

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (عن الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠)

أولاً - مقدمة

٣ - وقع عدد من الأحداث الخطيرة منها مقتل قائد كبير من قوات الأمر الواقع في قرية دبعل مسقط رأسه. وفي مطلع شباط/فبراير، أسفر عدد من الهجمات بالقذائف قامت به عناصر مسلحة على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع إلى سقوط ضحايا في صفوف أفرادها. وفي ٨ شباط/فبراير، قامت القوات الجوية الإسرائيلية بغارات على ثلاث محطات لتوليد الطاقة قرب بيروت وفي سهل البقاع وقرب طرابلس. وتفيد التقارير بأن إثني عشر شخصا من المدنيين سقطوا جرحى خلال هذه الغارات. وفي ٩ شباط/فبراير، شن الطيران الإسرائيلي هجوما على أهداف في منطقة إقليم التفاح وعلى بناية سكنية عالية في صور حيث قتل إن حزب الله يحوز شقة فيها. وفي ١١ شباط/فبراير، قُتل جندي إسرائيلي وجُرح آخر عند قلعة الشقيف بنيران أسلحة العناصر المسلحة. وقد إلتقى فريق الرصد في نفس اليوم في الناقورة لكنه فشل في عقد اجتماع. ولم يجتمع منذ ذلك التاريخ.

٤ - وفي أواسط آذار/مارس، عادت أعمال القتال من جديد. وفي ١٣ آذار/مارس، قصفت جيش الدفاع الإسرائيلي المنصوري. وفي ١٥ آذار/مارس، ردّت عناصر مسلحة بإطلاق عدد كبير من الصواريخ على المواقع الإسرائيلية

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٨٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وهو يغطي ما استجد من تطورات منذ التقرير السابق المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/28). وخلال هذه الفترة، قدم الأمين العام في مناسبتين تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) (S/2000/460، S/2000/590 و Corr.1). ولا يشمل هذا التقرير الأمور التي وردت في التقريرين إلا بشكل موجز.

ثانياً - التطورات في منطقة العمليات

٢ - لقد سار الوضع في منطقة عمليات القوة على نمط هجمات تقوم بها عناصر مسلحة على جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات اللبنانية المتعاونة معه وقوات الأمر الواقع وأعمال وقائية وانتقامية يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع.

٧ - سافر السيد تريبي رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام، إلى المنطقة وظل فيها في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو واستعرض مع حكومتي إسرائيل ولبنان ومع الدول الأعضاء المعنية في المنطقة المتطلبات التي نص عليها هذان القراران حتى يتم تنفيذهما تنفيذا كاملا.

٨ - وانطلاقا من ١٦ أيار/مايو وقبل ما كان متوقعا بكثير شرع جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع بإخلاء مواقعها وسط تبادل لإطلاق النار. وبداية من ٢١ أيار/مايو، دخلت حشود كبيرة من اللبنانيين تصحبهم عناصر مسلحة قرى في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية فسارع جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع إلى إخلاء مواقعها. وفي ٢٤ أيار/مايو، بدأ أن جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع أخلت تقريبا جميع المواقع في لبنان وكانت بصدد الانسحاب من مواقع على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان. وفي ٢٢ أيار/مايو، قام السكان المحليون بفتح سجن الخيام وتم الإفراج عن المساجين. وقد تم انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع أثناء الليل خاصة وتحت غطاء نيران المدفعية. وفي نفس الوقت عبرت أعداد كبيرة من أفراد قوات الأمر الواقع الحدود إلى داخل إسرائيل تصحبهم أسرهم. وسلّم آخرون أنفسهم إلى السلطات اللبنانية. وتم في غضون أيام قليلة حل هذه القوات حلا تاما. وفي ٢٥ أيار/مايو، أخطر وزير خارجية إسرائيل، دافيد ليفي، الأمين العام أن إسرائيل أعادت نشر قواتها عملا بقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

٩ - وقد أوجز تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو (S/2000/460) المتطلبات والمهام المتصلة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) في ظل الظروف الجديدة، وأيد ذلك مجلس الأمن (S/PRST/2000/18).

سقط العديد منها داخل إسرائيل. ثم قام جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع بالرد على ذلك مستخدمة المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والطائرات.

٥ - وخلال النصف الثاني من نيسان/أبريل، سلّم جيش الدفاع الإسرائيلي إلى قوات الأمر الواقع مجموعة من المواقع. وتعرضت هذه المواقع إلى هجمات متواصلة من جانب العناصر المسلحة. وبدأ أعنف تبادل لإطلاق النار خلال هذه الفترة يوم ٣ أيار/مايو عندما قصف جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع مَدنا لبنانية، الأمر الذي أدى إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، بما في ذلك وفاة سيدتين لبنانيتين. وقامت عناصر مسلحة عقب ذلك بإطلاق صواريخ إلى داخل إسرائيل، وأدى ذلك إلى وفاة جندي إسرائيلي وجرح ٢٦ مدنيا في كريات شمونة. وفي ٥ أيار/مايو، قصفت القوات الجوية الإسرائيلية محطتين لتوليد الطاقة قرب بيروت وأهدافا أخرى. وبين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو، بلغ عدد الضحايا في صفوف المدنيين ٢٤ قتيلا و ١٠٨ جريحا، منهم ١٢ قتيلا و ٩٣ جريحا خلال أيار/مايو فقط.

الانسحاب الإسرائيلي

٦ - في ١٧ نيسان/أبريل، وجّه وزير خارجية إسرائيل، دافيد ليفي، إخطارا إلى الأمين العام يعلمه فيه أن إسرائيل سوف تسحب قواتها الموجودة في لبنان مع حلول تموز/يوليه ٢٠٠٠ وذلك عملا بقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وأعلم الأمين العام مجلس الأمن بهذا الإخطار في نفس اليوم (S/2000/322) مشيرا إلى أنه قد شرع في القيام بتحضيرات لتمكين الأمم المتحدة من أن تضطلع بمسؤولياتها بموجب هذين القرارين. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، رحب مجلس الأمن برسالة الأمين العام وأيد قراره بالبدء في تلك التحضيرات (S/PRST/2000/13).

١٠ - وفي الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه، سافر المبعوث الخاص للأمين العام إلى إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية لمتابعة تنفيذ تقرير ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460). وعمل أخصائي الخرائط التابع للأمم المتحدة وفريقه بمساعدة القوة في الميدان من أجل تحديد خط ليعتمد لغرض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن هذا التحديد ليس ترسيماً رسمياً للحدود، فقد كان الغرض تحديد خط على الأرض ينطبق مع حدود لبنان المعترف بها دولياً استناداً إلى أفضل الأدلة الخرائطية وغيرها من الأدلة الوثائقية المتاحة. وقد تم وضع معالم في أماكن مختارة على طول خط الانسحاب بين إسرائيل ولبنان وعلى طول الحدود العملية بين منطقتي مسؤوليات القوة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد أنهى العمل في ٧ حزيران/يونيه. وبناء على الأدلة الخرائطية والوثائقية، فإن خط الانسحاب يمر عبر قرية غجر تاركا جزءاً منها في الجانب اللبناني وجزءاً في جانب أراضي الجمهورية العربية السورية التي تحتلها إسرائيل. وقد سلّم قائد القوة رسمياً إلى نظيره الإسرائيلي واللبناني خريطة تُبرز خط الانسحاب. وفي ٨ حزيران/يونيه، شرعت أفرقة تابعة للقوة في عملها للتحقق من انسحاب إسرائيل وراء الخط.

١٢ - وإثر تحقق قوة الأمم المتحدة من الانسحاب الإسرائيلي، تبين لها أن هناك عدداً من الانتهاكات تمثلت في عبور السياج التقني الإسرائيلي خط الانسحاب وأن جيش الدفاع الإسرائيلي استخدم عربات دورية مجتررة تجاوزت أيضاً الخط. وتم إطلاع مجلس الأمن على هذه الانتهاكات. وأبلغت السلطات العسكرية الإسرائيلية من طرفها في ٥ تموز/يونيه قوة الأمم المتحدة أن المزارعين اللبنانيين يزرعون الأرض في خمسة أماكن على الجانب الإسرائيلي، وإن كانت هذه الأماكن تقع شمال السياج التقني الإسرائيلي الحالي. وكان المزارعون قد اشتغلوا في الأرض لعدة سنوات، ولكن نظراً لما يترتب على ذلك الآن من آثار أمنية يتعين وضع نظام لمراقبة نشاطهم. وبعد أن تحققت قوة الأمم المتحدة من الأمر، أثارَت المسألة مع السلطات اللبنانية.

١٣ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، زار الأمين العام الشرق الأوسط، بما في ذلك الأردن، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. وتوقف في الرباط حيث قابل الملك محمد الخامس ملك المغرب كما توقف في الدار البيضاء حيث قابل ولي عهد المملكة العربية السعودية، الأمير عبد الله. وكان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) موضوع المناقشة الرئيسي في هذه الاجتماعات. وانضم المبعوث الخاص إلى الأمين العام في جزء من الرحلة وقام بأعمال المتابعة من خلال عقد اجتماعات مع السلطات الإسرائيلية واللبنانية في الفترة من ٦ إلى ١٤ تموز/يونيه.

١٤ - وكانت الحكومة اللبنانية قد ذكرت أنها غير مستعدة للموافقة على انتشار قوة الأمم المتحدة في المناطق التي تم

١١ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، قدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن يعلمه فيه أن القوة استكملت عملية التحقق وأكدت أن القوات الإسرائيلية انسحبت من لبنان امتثالاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) واستجابت للشروط التي حددها الأمين العام (S/2000/590). ورغم تحفظ حكومتي إسرائيل ولبنان بشأن خط الانسحاب، فقد أكدت كلتاها أن تحديد هذا الخط يقع على عاتق الأمم المتحدة وحدها وأنها سوف تحترمان الخط كما يقع تحديده. وفي ١٨ حزيران/يونيه، رحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام وأيد العمل الذي قامت به الأمم المتحدة حسبما حولها المجلس

١٦- الحالة هادئة على امتداد خط الانسحاب، إلا في المنطقة القريبة من متولا، حيث يتجمع الناس يوميا على الجانب اللبناني من الحدود لإلقاء الحجارة على السياج التقني في اتجاه أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. ورد جيش الدفاع مرتين بإطلاق عيارات مطاطية، مما أدى إلى إصابة مدنيين لبنانيين وأربعة مدنيين أردنيين بجراح. وأفادت أيضا التقارير عن وقوع إصابات على الجانب الإسرائيلي من السياج. وطلبت قوة الأمم المتحدة مرارا وتكرارا من السلطات اللبنانية والزعماء المحليين التدخل لوضع حد لهذا النشاط الذي ينطوي على خطر كامن.

١٧- تراقب قوة الأمم المتحدة يوميا خط الانسحاب وتستعمل لهذا الغرض دوريات برية وجوية. وتدرس أيضا انتهاكات الجانبين لخط الانسحاب، علما بأنه لا يمكن الوصول إلى المنطقة إلا عن طريق الجانب الإسرائيلي نظرا لوجود قتال غير متفجرة على الجانب اللبناني. وتتيح الآن ترتيبات الاتصال التي تستعملها قوة الأمم المتحدة الاتصال بقائد عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي ومدير الأمن العام اللبناني، فضلا عن سلسلة القيادة في كل جانب. وإذا حدث أي انتهاك لخط الانسحاب، يتم على الفور توجيه الجانب المعني إليه. ولا تزال عناصر مسلحة موجودة في المنطقة، وفي عدد من الحالات، لم تسمح هذه الدوريات للقوة بمواصلة عملها. وقد وعدت السلطات اللبنانية بأن هذه الأمور ستوقف.

المسائل الإنسانية والاقتصادية

١٨ - إن إعادة إدماج المنطقة المتخلفة نسبيا التي أحلاها جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان يحمل الاقتصاد اللبناني عبئا ثقيلًا. وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بدور رائد في الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع السلطات اللبنانية لوضع برنامج لتنمية هذه المنطقة وإنعاشها

إحلاؤها إلا بعد تصحيح الانتهاكات الإسرائيلية. وسوف تقوم حينئذ بنشر قوات إضافية وقوات الأمن الداخلي في المنطقة. والتزمت الحكومة الإسرائيلية من جانبها بإهاء جميع الانتهاكات الإسرائيلية بحلول نهاية تموز/يوليه. ومع ذلك، لوحظ أن هناك نشاطا إسرائيليا خلال النصف الثاني من تموز/يوليه شمال خط الانسحاب في ثلاثة مواقع. وقد توقف هذا النشاط الآن. وعند كتابة هذا التقرير، تراجعت السلطات الإسرائيلية عن جميع الانتهاكات باستثناء انتهاكين حددتهما قوة الأمم المتحدة.

الحالة الراهنة

١٥- منذ نهاية شهر أيار/مايو، ظلت الحالة في منطقة العمليات هادئة بصفة عامة. وكانت هناك دلائل على وجود توتر بين أفراد حزب الله وأهل، حسب ما أفادت به التقارير، حول الانتخابات المقرر عقدها في لبنان في نهاية آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر. ووقعت حوادث عنف في ١٥ تموز/يوليه عندما اشتبكت عناصر من حزب الله وأهل في بلدة مركبا، مما أدى إلى وفاة ثلاثة أفراد من حزب الله وإصابة واحد بجراح. وأقام الجيش اللبناني الدرك الشرطة نقاط تفتيش في المناطق التي تم إحلاؤها لمراقبة الحركة والمحافظة على القانون والنظام. وسحب الجيش اللبناني الأسلحة الثقيلة التي تركها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع. وقامت قوة الأمم المتحدة بأعمال الدورية في المنطقة وقدمت مع السلطات اللبنانية المساعدة الإنسانية فوفرت المياه والعلاج الطبي والغذاء إلى الأسر الفقيرة. وساعدت أيضا قوة الأمم المتحدة أفراد قوات الأمر الواقع السابقين وأسرههم الذين قرروا العودة من إسرائيل إلى لبنان. وحتى اليوم، عاد ٢٢٣ شخصا إلى لبنان عبر نقطة العبور في رأس الناقورة.

ثالثاً - زيادة عدد أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونشرهم في مواقع جديدة

٢١ - وصف الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ أيار/مايو القدرات الإضافية التي تحتاج إليها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للقيام بمهامها بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) (S/2000/460، الفقرات ٣١-٣٤) بعد الانسحاب الإسرائيلي. ويجري الآن تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل تعزيز القوة. وتم في حزيران/يونيه، تعزيز قدرة القوة المؤقتة على إزالة الألغام بوحدين أحريين من السويد وأوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك ستنضم إلى القوة في نهاية تموز/يوليه كتيبة من سلاح الهندسة من أوكرانيا قوامها ٦٠٠ فرد من مختلف الرتب. وتقدم فنلندا ٦٤ ناقلة أفراد مصفحة إضافية وصل منها حتى الآن ٤٢ ناقلة. وتم تعزيز الوحدات الفنلندية والغانية والأيرلندية والنيبالية في حين شرعت فيجي والهند أيضاً في تعزيز وحدتيهما. ومن المتوقع أن تصل طائرتان عموديتان إضافيتان من إيطاليا في نهاية هذا الشهر.

٢٢ - ولم تلتق الأمم المتحدة حتى الآن أي التزام فيما يتعلق بتقديم كتيبة مشاة إضافيتين تلبين الشروط المطلوبة، أي توفيران درجة عالية من الاكتفاء الذاتي والقدرة على الانتشار في منطقة البعثة بالاعتماد على القدرات الوطنية. وفي غياب هذه التعزيزات، وضع قائد القوة خطة انتشار تستند إلى الموارد المتاحة تشمل المنطقة التي أحلاها جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال صيغة تجمع بين تسيير دوريات متحركة وإقامة قواعد ثابتة للدوريات ومراكز مؤقتة للمراقبة.

٢٣ - وتجري الأمم المتحدة اتصالات مع المتبرعين المحتملين لتغطية الاحتياجات الإضافية اللازمة لمراقبة المجال الجوي والمياه الإقليمية.

مع التشديد على إعادة بناء الهياكل الأساسية، ومنح القروض لفائدة المشاريع الصغيرة، والتدريب المهني، وإعادة تنشيط البلديات. وتشمل الاحتياجات الفورية توفير مياه الشرب للقرى التي كانت تتزود بها من إسرائيل وإصلاح الخدمات الطبية وشبكات الكهرباء والصرف الصحي والإسكان وشبكات الطرقات.

١٩ - وبعد مرور ما يزيد على عقد من الأعمال العدائية، أصبحت مهمة إزالة الألغام والمتفجرات الحاملة مهمة ضخمة وعاجلة. وقد زود جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بخرائط المناطق المزروعة بالألغام المعروفة لديها ولكن معظمها لا توجد فيها حتى الآن أي علامات تحذر منها. وقد أنشأت قوة الأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيه، خلية تقوم بأنشطة تثقيفية للتوعية بالألغام. والعمل جارٍ بتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية، لإنشاء آلية اتصال تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة في جنوب لبنان. وفي حين ستولى قوة الأمم المتحدة مهمة إزالة الألغام دعماً لعملياتها، فإن معالجة بقية الاحتياجات العامة اللازمة في المنطقة ستقوم بها، إلى جانب المكتب الوطني اللبناني لإزالة الألغام، وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية.

٢٠ - وستقوم حكومة لبنان، بتعاون وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باستضافة اجتماع للمانحين في ٢٧ تموز/يوليه في بيروت، لبدء عملية تنسيق الدعم الدولي الذي سيقدم إلى جنوب لبنان. ومن المقرر أن يعقد في وقت لاحق من هذه السنة، مؤتمر يعلن فيه عن التبرعات التي سيقدمها المانحون.

أن يعرض على الجمعية العامة في دورتها العادية الخامسة والخمسين اقتراحات الميزانية المنقحة للقوة. وقد أعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الأثناء، عن موافقتها على الميزانية الأولية للقوة التي تم اعتمادها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لتغطية تكلفة الاحتياجات التشغيلية الفورية المتصلة بالمسؤوليات المشار إليها أعلاه.

٢٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بلغت الأنصبة المقررة التي لم تكن قد سددت بعد للحساب الخاص للقوة، منذ إنشائها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ما مقداره ١ ٩٧٠,٥ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٢٩ - خلال هذه الفترة من ولاية القوة، شهد جنوب لبنان تغييرا مشهودا حيث غادرت القوات الإسرائيلية وتفكك رديفها اللبناني، وسكنت المدافع لأول مرة بعد عقدين من الزمن. وقد انسحبت إسرائيل بصورة انفرادية دون تنسيق مع السلطات اللبنانية. ولحسن الحظ، فإن معظم المخاطر المصاحبة لمثل هذا الانسحاب لم تتأكد على أرض الواقع. وأشار بوجه خاص إلى مقاتلي المقاومة اللبنانية الذين تصرفوا على نحو يتسم بضبط النفس الذي يستحق الثناء حيث لم تسجل أي أعمال انتقامية لدى دخولهم إلى المنطقة التي أخلتها القوات الإسرائيلية. وقد أكدت السلطات اللبنانية لمبعوثي الخاص أن الذين تعاونوا مع القوات الإسرائيلية طوال السنوات التي خضعوا فيها لسيطرتها، سيعاملون وفقا لحكم القانون، وأنهم سيحاكمون محاكمة عادلة تتفق مع معايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا.

٣٠ - وفي تقرير المورخ ١٦ حزيران/يونيه، أحطت مجلس الأمن علما بما لكلا الطرفين من احترازا بشأن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة على الميدان. وستعالج

٢٤ - وكانت القوة في ١٤ تموز/يوليه، تضم ٥ ٠٧٥ جنديا، من أوكرانيا (١١٠) وإيرلندا (٦٥٦) وإيطاليا (٤٦) وبولندا (٦٣٠) والسويد (٤٤) وغانا (٧٨٣) وفرنسا (٢٥١) وفنلندا (٦٣٢) وفيجي (٥٩٢) ونيبال (٧١٢) والهند (٦١٩). وكان يساعد القوة في مهامها ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. واستخدمت القوة ٤٦٤ موظفا مدنيا منهم ١٢٠ معينون دوليا و ٣٤٤ معينون محليا. ولا يزال الميجور جنرال سيث كوفي أوبينغ قائدا للقوة.

٢٥ - ومما يؤسف له أن خمسة من أفراد القوة قُتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقُتل أربعة جنود أيرلنديين في حادث مرور. وقتل جندي من فيجي بنيران جندي آخر من وحدته. ووصل عدد القتلى من أفراد القوة منذ إنشائها إلى ٢٣٤ شخصا من بينهم ٦٨ فردا قُتلوا إما بنيران الأسلحة أو بانفجار قنابل وقُتل ٩٨ فردا في حوادث و ٥٨ فردا لأسباب أخرى. ووصل عدد الجرحى بنيران الأسلحة أو بانفجار قنابل إلى ٣٤٣ فردا.

رابعا - المسائل المالية

٢٦ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٤/٢٦٧ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن تعتمد مبلغا إجماليه ١ ٤٦,٨ مليون دولار أي ما يساوي معدلا شهريا إجماليه ١٢,٢ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة.

٢٧ - ولا يغطي هذا الاعتماد الاحتياجات الإضافية التي تحتاج إليها البعثة للاضطلاع بمسؤولياتها المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) على النحو المبين في التقرير المؤرخ ٢٢ أيار/مايو (S/2000/460)، الفقرات ٣١-٣٤. ولذا، يعتزم الأمين العام

في أي خطوة قد يود اتخاذها في ضوء ما أُحرز من تقدم في استعادة حكومة لبنان سلطتها الفعلية في المنطقة.

٣٣ - من الأساسي، في هذا الصدد أن ينسق نشر القوة بشكل وثيق مع القوات اللبنانية التي ستنتشر في نفس المنطقة. وهذا الأمر هو موضوع محادثات تجري بشأن هذا الموضوع بين الميجور جنرال أوبينغ والسلطات العسكرية اللبنانية. وأقوم الآن ببذل مساعٍ لدى المانحين المحتملين بغية تعزيز القوة. وآمل أن يتيسر لي في المستقبل القريب إبلاغ مجلس الأمن بالنتائج التي ستسفر عنها هذه الاتصالات.

٣٤ - وإن إعادة إدماج المنطقة التي اقتطعت من بقية البلد طوال سنوات عديدة يحمل لبنان عبئا ثقيلا. ثم أن مهمة إزالة الألغام والمتفجرات الحاملة التي تشكل خطرا كبيرا على السكان، ستكون مهمة واسعة النطاق وتتطلب مساعدة دولية. وأود أن أحث الدول الأعضاء على أن تتعاون مع حكومة لبنان ووكالات وبرامج الأمم المتحدة وأن تدعم تعمير المنطقة وتنميتها، لا من أجل تعميرها وتنميتها فحسب بل باعتبار ذلك مساهمة منها في تحقيق الاستقرار في هذا الجزء من العالم الذي لا يزال ينذر بالانفجار في أي لحظة. وللمساعدة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة بالنسبة للجنوب، أعتزم تعيين مسؤول كبير ليكون ممثلا لي في بيروت. وسيعمل ممثلي هذا بشكل وثيق مع المبعوث الخاص، تيربي رود - لارسن.

٣٥ - وعليّ أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى العجز الشديد في تمويل القوة فقد بلغت الأنصبة المقررة التي لم تسدد بعد ١١٧,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل المبلغ المستحق للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وأود أن أعرب عن امتناني لهذه الحكومات لما تقدمه من دعم متواصل. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى المسارعة بتسديد

هذه الاحترازات في أوانها عندما يتم ترسيم الحدود بصورة رسمية. وقد تعهد الجانبان مع ذلك باحترام خط الانسحاب. ومن الأهمية بمكان أن يتقيد الجانبان بدقة بهذا الالتزام وأن يواصلوا التصرف على نحو مسؤول وبضبط النفس لتجنب أي أحداث قد تؤدي إلى تصعيد التوتر في هذه المنطقة الحساسة.

٣١ - بالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الأوضاع في القطاع الإسرائيلي - اللبناني مقارنة بما كان عليه في الماضي، فإن الحالة لا تزال أبعد من أن يسودها السلام ولا تزال احتمالات وقوع أحداث خطيرة قائمة. فعلى الطرفين بالتالي أن ينسقا على نحو فعال مع القوة ويتخذوا إجراءات سريعة لتقويم أي انتهاكات أو حوادث يتم إبلاغهما عنها. وقد طلبت من الميجور جنرال أوبينغ أن يناقش مع السلطات الإسرائيلية واللبنانية سبل زيادة تعزيز ترتيبات الاتصال القائمة بينهما.

٣٢ - وفي رسالة موجهة إليّ في ١١ تموز/يوليه (A/2000/674)، نقل إليّ الممثل الدائم للبنان طلب حكومته من مجلس الأمن أن يمدد ولاية القوة لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وأوصي مجلس الأمن بأن يوافق على هذا الطلب، على أن يكون مفهوما أنه سيتم تمكين القوة من نشر أفرادها في كامل منطقة عملياتها ومن أداء مهامها كاملة، وأن السلطات اللبنانية ستعزز وجودها في المنطقة، طبقا لما قرره من قبل، وذلك بنشر أعداد إضافية من الجنود ومن قوات الأمن الداخلي. وإن الفرصة سانحة لأن يتم في الأشهر القادمة تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن تتم القوة المؤقتة مهامها التي أُنيطت بها في البداية عندما تم إنشاؤها. وأعتزم أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ليتسنى له استعراض التطورات والنظر

الأنصبة المقررة عليها بالكامل وتسديد جميع المتأخرات المتبقية.

٣٦ - وأود في الختام أن أوجه كلمة شكر خاصة إلى السيد رود - لارسن وإلى الذين عملوا معه لما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل وإلى الميجور جنرال سيث كوفي أوبينغ والرجال والنساء العاملين تحت قيادته، على الطريقة التي أدوا بها مهمتهم الصعبة والمحفوفة غالباً بالمخاطر. ولقد كان انضباطهم وقدرتهم على التحمل على مستوى عال مما يعد فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.